عنوان المحاضرة5**:\* مؤسسات التكوين والتعليم وسوق العمل- \***

غالبا ما يحتدم النقاش بين المهتمين والخبراء في قطاعي التشغيل والتكوين عموما حول مدى ملائمة مخرجات النظام التكويني والتعليمي في المجتمع مع مؤسسات العمل العمومية والخاصة . وكذا في المسائل المرتبطة بتأهيل قوة العمل والاستثمار في المورد البشري والقدرة على الانجاز الفعلي في الميدان. ذلك أن مقياس ثروة مجتمع ما يقاس بنوعية موارده البشرية القادرة على خلق القيمة المضافة في الوسط المهني مما يجعل التنمية مرتبطة بامتلاك وتوظيف المعرفة.

1- **في ماهية التكوين وأهميته:**

إتخذ مفهوم التكوين عدة تعريفات تتمحور جلها حول مفاهيم فرعية هي: التعلم والأداتية والتنظيم. ويقصد بالتعلم اكتساب معارف جديدة مما يضفي على مؤسسات التكوين بعدا تربويا مرادفا للتنشئة الاجتماعية . أما الأداتية فتشير إلى الوسيلة التي تهدف إلى الرفع من قدرات ومؤهلات الفرد؛ ما يسهم في تحسن أدائه المهني, بحيث يصبح المورد البشري قابلا للاستثمار في سوق العمل باعتباره رأسمال بشري .أما التنظيم فهو يعني عملية مخططة وفق برنامج وميزانية ووسائل وموارد بشرية تقوم بها الإدارة بمصالحها المختلفة.

بناءا على كل هذا, فإن التكوين "**عملية تعلم، تتضمن اكتساب مهارات ومفاهيم جديدة قصد تحسين أداء الفرد**."1 . كما يعرف التكوين كذلك بأنه :" **مجموع النشاطات التي تهدف إلى جعل الأفراد الذين هم أعضاء في منظمة ما قادرين وبكفاءة القيام بأعمالهم الحالية أو بأعمال أخرى محتمل أن توكل لهم في المستقبل**.2" .

تعتبر كل من المدارس، الثانويات، الجامعات، المعاهد الوطنية العمومية والخاصة، معاهد التكوين المهني كمؤسسات تعمل على تلقين الأفراد جملة من المعارف القاعدية الضرورية قبل الدخول إلى سوق العمل الرسمي. بل أن التكوين أصبح معتمدا حتى في بعض مؤسسات العمل , فلا يمكن منطقيا أن نكوّن عاملا منذ التحاقه بمنصب العمل بدون أن يتوفر فيه مستوى معين من التكوين القاعدي. في هذا الصدد يرى -غاري بيكر-" **أن العمال مجذوبين عن طريق الاستثمار في التكوين العام حتى يستفيدون من الأجور المرتفعة التي تقدمها المؤسسات في سوق العمل عند الانتهاء من التكوين"**(3).

من المنطقي أن تكون العلاقة بين التكوين العام والطلب الاجتماعي عليه عقلانية بحيث ننفق أكثر في التكوين حتى نتحصل على مردودية أعلى في سوق العمل عند الاستخدام؛ لكن الواقع المحلي يشير إلى أن العلاقة بين التكوين والطلب عليه ليست دائما بهذه الصورة. فالأفراد والأسر تستثمر في التكوين, إذا رأت أن هذا الأخير يكون مشروطا بالقدرة على النجاح في الظفر بمنصب العمل في السوق, والعكس صحيح فإن العلاقة تصبح بدون جدوى إذا لم تتوج بمنصب عمل أو بزيادة الفرصة في الإدماج المهني. كما إن هذه العلاقة تتأثر بالتمثلات الاجتماعية للمهن التي تلقى رواجا في السوق, وأيضا بنمط التكوين الذي أصبح مرتبط بموضة العصر, ويشكل تشريفا للفرد وأسرته من الناحية الرمزية."**فقد يضفي الشاب على تكوينه تصورا وظيفيا اقتصاديا,إذا أحاط بنشاط تكوينه هذا , سياق يهدف في إطار رؤية شاملة إلى بناء قوة عمل فكرية أو يدوية تشترط تنمية الكفاءات في سوق العمل ...إذا انتفت هذه الرؤية, فسيحل محلها بعد آخر يضفي على التكوين وظيفة معيارية تعيد إنتاج تلك التصورات التقليدية التي كانت تجعل من تواجد الشاب-لاسيما في التكوين المهني-سبيلا يحميه من الانحراف وقد يكسبه حرفة ليقتات بها"4**.

ترتبط فعالية التكوين في المجتمع بقيمة مخرجاتها في سوق العمل من حيث التأهيل والقابلية للتشغيل والتوظيف." وبالتالي تحقيق بعد الاعتراف الاجتماعي به وبذلك يصبح التكوين "**وسيلة إٌعداد الكفاءات تتزاوج فيها المعارف والسلوكيات بحيث تكون هذه الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح,القابلية للتشغيل والتوظيف الفوري في الإطار المهني5".**

تكون الحاجة إلى التكوين قبل التوظيف وبعد التوظيف , ففي مرحلة ما قبل التوظيف يشكل التكوين مسارا طبيعيا ينبغي المرور عليه حتى نتحصل على الشهادة- الدبلوم- الذي يسمح لنا بالتحرك في سوق العمل, وهو الأمر الساري المفعول في مؤسسات التعليم العمومية المختلفة, بمراحله المعروفة والمتوجة في نهاية المسار بشهادة البكالوريا, ثم بشهادات التعليم العالي المختلفة بعد ذلك . وإما أن يرتبط بالحاجة الملحة التي تتغير حسب الظروف التي يمر بها الأفراد في المجتمع كحالات الرسوب المدرسي التي يرتبط بها التكوين المهني عادة. أو حتمية المرور إلى التكوين المهني بالنسبة للمستفيدين من منحة البطالة في الجزائر في الفترة الراهنة. أو إعادة رسكلة العمال بفعل تطور تكنولوجي في المؤسسة أو المرور عبر المؤسسات الخاصة في التكوين التي تتلقى رواجا معتبرا في المجتمع, اعترافا مؤسساتيا ومجتمعيا بنوعية الدبلوم الذي يعطي الفرصة ويضاعف من حظوظ الظفر بمنصب العمل. أو في حالات أخرى, عندما تقتضي الضرورة العودة إلى التعليم والاستثمار في التكوين مجددا بحثا عن سد وقت الفراغ,أو إضافة تراكمات معرفية جديدة ومكملة للتخصص السابق..الخ.

كما يرتبط التكوين بعد التوظيف أيضا ليأخذ عدة أشكال فتظهر الفئات الاجتماعية التي هي بحاجة إليه كما يلي:

\* القادمون الجدد إلى سوق العمل الرسمي في إطار التربصات المهنية .

\*المشتغلون الذين حولوا بسبب "نقل" أو إدخال تكنولوجيا جديدة، فهم بحاجة إلى رسكلة داخل أو خارج مؤسساتهم في مراكز للتكوين المهني على سبيل المثال.

\*المشتغلون الذين هم بحاجة إلى تكوين إضافي له علاقة بالتطور في مسارهم المهني داخل مؤسساتهم مثل: الترقية المهنية.

\* البطالون الذين هم بحاجة إلى اكتساب الخبرة المهنية، بحيث يوظفون بعقد في بعض القطاعات ليتحولوا إلى عمال متعاقدين تحت صيغ مختلفة .

تظهر الحاجة إلى التكوين بعد التوظيف بفعل زيادة المنافسة بين المؤسسات من مختلف الدول فتحسين إنتاجية المستخدمين؛ مرهون بفعالية برامج مؤسسات التكوين. ضف إلى ذلك التطور السريع في مستوى ونوع التكنولوجيا الذي حتم على مؤسسات العمل إعادة النظر في رسكلة موظفيها. وقد يكون الهدف لدى البعض مضاعفة الحظوظ في الترقية المهنية .

2- **التكوين والتأهيل والقابلية للتشغيل:**

إذا كان الشغل يعكس بالضرورة مهام محددة في منصب العمل؛ فإن التشغيل يعني العملية أو السياسة التي عن طريقها يتم امتصاص أكبر عدد ممكن من طالبي الشغل في سوق العمل . إلا أن اختلاف المنصب بين موظف وآخر يكون على أساس مستوى التأهيل عند كل منهما, يمثل بعبارة أخرى مستوى كفاءة الأجير المطلوبة لإشباع محتوى مهام المنصب . كما أن مستوى ونوعية الكفاءة ترتبط هي الأخرى بنوعية التكوين , مدته ومستواه قبل الالتحاق بمنصب العمل .

هناك علاقة بين التأهيل ومستوى المكافأة. من حيث المبدأ, فإن العامل المؤهل أكثر مكافأة من العامل غير المؤهل, نظرا لاختلاف المهارات والقدرات والاستعدادات والثقافة المتخصصة." **يعني التأهيل تلك السيرورة التي بمقتضاها يتم تصنيف الأجراء, ومن نتائجه ربط فئة من العمال مع ما يناسبها من فئة الأعمال في محاولة للترميز الضمني لمناصب العمل, تأخذ بعين الاعتبار معيار الكفاءة المشهود عليها رسميا بالدبلوم"** 6 .

تمثل الشهادة مؤشرا على رأسمال ثقافي لصاحبه تدل على تراكم للمعارف , المهارات والقدرات المكتسبة خلال مراحل التكوين , لها وظيفة الحماية للمجتمع من عدم الصلاحية المهنية , وهي تسمح بوضع حد للتجاوزات الفردية إزاء النظام الاجتماعي. وتفسر أهمية الشهادة ب **:"الحصول على أفراد مكونين ويتوفرون على مهارات ,تزويد مختلف مناصب العمل بأشخاص أكفاء ,عدم الانحياز بأشخاص يصرحون بنوع من المبالغة بتوفرهم على معارف وتكوين ليس بحوزتهم. 7** **.** هذا من الناحية النظرية, لكن الواقع المحلي يشهد صورة مغايرة لهذا الطرح ؛إذ يجد الشباب أنفسهم مجبرين على إنجاز مسار دراسي طويل في نظام تكويني بيروقراطي لا يتماشى عادة مع متطلبات سوق العمل. أي في مقابل آمال اجتماعية محدودة , ومستقبل غامض ؛ مما يعني المرور نحو مراكمة الشهادات التي تخضع للتخفيض في القيمة مع مرور الزمن. أمام تدني مستوى تأهيل المتخرجين من التكوين و الندرة التي يتميز بها سوق العمل عندنا؛ فإن المستخدمين من جهتهم يرفعون من شروط ومتطلبات الحصول على المنصب عند التوظيف. ما يعني أن الشهادة المحصل عليها لا تكفي لوحدها للإدماج المهني ولا في الحصول على الأمن في منصب العمل في حالة الأزمات الحادة.فأصبح البعض يقبل اليوم بأعمال كانت توصف لهم في السابق بالدونية أمام زيادة عدد المتخرجين من مؤسسات التكوين يقابله ضعف العرض في السوق, ممارسات غير عقلانية في التوظيف, و ارتفاع محسوس في نسب البطالة.

تخضع سياسة التشغيل في العادة إلى الموازنة بين تأهيل قوة العمل وقابليتها للتشغيل. إذ تعرف التشغيلية على أنها :"**قدرة واستعداد الشخص في التحكم والسيطرة على مختلف مراحل حياته المهنية باعتباره قوة عمل ومجموعة مهارات مهنية دائمة التأقلم مع متطلبات سوق الشغل واشتراطاته. 8,** وبعبارة أخرى فإن التشغيلية هنا لها طرفين أساسيين في المعادلة: يتعلق الطرف الأول, بمسؤولية الفرد الذي تلقى تكوينا نوعيا يمكنه على الأقل من الحصول على موطن شغل لكن تدني مؤهلاته المهنية, وأصله الاجتماعي, وظروفه المادية؛ قد تحد من تشغيليته في السوق. بينما يتعلق الطرف الثاني, بالمستخدمين عموميين وخواص هم الآخرين يؤثرون بطرق مختلفة في القابلية للتشغيل من خلال تصوراتهم لقوة العمل ونظرتهم للتكوين, ومدى احترامهم للشروط الموضوعية في اختيار وانتقاء الأفراد ومرجعياتهم الثقافية. فالعلاقة بين الطرفين تفاعلية ذات أبعاد رمزية لها دلالتها في السياق المجتمعي الخاص.

إن العلاقة بين التكوين والتشغيل ليست دائما تكاملية. فإذا كان قطاع التكوين يولي أهمية كبيرة للشهادة كمقياس للكفاءة, فإن قطاع التشغيل خاصة الخواص يولون أهمية معتبرة لمقياس الكفاءة بمعنى كل مايملكه الفرد من معارف ومهارات ومؤهلات التي تمكنه من القدرة على الانجاز الفعلي في الميدان. ففي دراسة ميدانية حول سوق العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية ببلادنا تبين" **أن الهاجس الأكبر للمقاولين يكمن في البحث عن الفعالية الإنتاجية وبأقل ثمن , لذى يمكن القول أن سوق الطلب على اليد العاملة في مجال البناء والأشغال العمومية هو سوق يولي أهمية لمجموع كفاءات الفرد وليس فقط معارفه الخاصة التي اكتسبها والتي حصل عليها من خلال الشهادة أيا كان نوعها"9.**

**3- المدرسة وصعوبة إعادة الإنتاج:**

مما لا شك فيه أن المدرسة فضاء للتنشئة الاجتماعية تهدف إلى تقوية التماسك الاجتماعي. تجعل المتمدرسين المنخرطين فيها يتحصلون على قدر من الكفاءة تسمح لهم بتوظيفها في الحياة العامة؛تحضرهم للإدماج المهني في سوق العمل؛ وتزود هذا الأخير بطالبي الشغل من مستويات تأهيلية متباينة يساهمون في تفعيل جهود التنمية المحلية؛ كما تضمن في آن واحد التواصل بين الأجيال عن طريق تفعيل نقل المعرفة عبر مختلف الوسائط المعدة لهذا الغرض. من المفروض أن البرامج التربوية تواكب خصوصيات المجتمع الذي تتواجد فيه المدرسة حتى لا يحس المتمدرس بالاغتراب عن المجتمع. إلا أن المعطيات الميدانية بخصوص المدرسة الجزائرية تبين لنا أن هذه الأخيرة لم تعد تساهم في النجاح الاجتماعي كما كانت في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي؛ أين كان أبناء الأسر الجزائرية يحضون بالكثير من الفرص للحصول على مناصب عمل في قطاعات مختلفة . مدرسة كان يضرب بها المثل في تخريج الإطارات التي قادت المجتمع في تحولاته في فترات سابقة. لكن اليوم نشهد صورة مختلفة تماما بعدما تدهورت المدرسة, وتدنت صورتها ومحدودية آفاقها, ولم تعد تضمن لقمة العيش للمتخرجين منها أمام تدني قيمة المعلم ,تزايد عدد المتسربين وتوجههم نحو القطاع غير الرسمي من أجل خلق فرص بديلة للنجاح الاجتماعي. " **فقد ولى في الجزائر ذلك العهد الذي كانت فيه المدرسة وسيلة ترقية اجتماعية شعبية واسعة الانتشار بالنسبة للجميع أو الأغلبية على الأقل, لتبدأ مرحلة تحول المدرسة لمكان لإنتاج عدم التجانس الاجتماعي أو هذا على الأقل ما تطالب به بعض الفئات الاجتماعية المستفيدة من الأوضاع وليست الغنية بالضرورة المعتعدة على الاستثمار بالمال والجهد الجماعي في المدرسة بشرط أن تحقق أهدافها"10.**

الجدير بالذكر أن المدرسة الجزائرية-قطاع التربية الوطنية- عرفت عدة إصلاحات منذ عهد الأحادية برؤى إيديولوجية مختلفة يذكيها ذلك الصراع بين المثقف المعرب والمثقف المفرنس؛ إلا أن هذا الاختلاف في الرؤى, كان يهدف إلى تحديث القطاع ونجم عن ذلك تزايد في عدد المتمدرسين, وبناء العديد من المدارس الابتدائية, والمتوسطات, والثانويات في المدن الحضرية , والأرياف , وتوظيف المعلمين والأساتذة, ليتجه النقاش الحالي إلى الحديث عن مدرسة الجودة ."**على هذا الأساس أطلقت إصلاحات الجيل الأول التي ركزت على المناهج التربوية والمقاربات الجديدة لتواكبه المدرسة الحديثة وبناءا على ذلك صدرت القرارات بتفعيل المقاربة بالكفاءات كممارسة بيداغوجية بديلة للمقاربة بالأهداف المنتهجة سابقا."11.**

إن كثرة الاحتجاجات في قطاع التربية خاصة في الآونة الأخيرة يعد مؤشرا على تدهور المدرسة وقلة فعاليتها من الناحية النوعية, سواء من حيث البرامج أو أساليب التسيير أو ما يتعلق بالتحكم في الوسائل التكنولوجية الحديثة, وفي الطرق البيداغوجية المعتمدة ؛ ما يجعل مخرجاتها هشة. حسب إحدى الدراسات الميدانية, تبين ما يلي:,".. **فالتلاميذ وهم في نهاية مشوارهم الدراسي لم يتوصلوا إلى مرحلة النضج المعرفي والهوياتي, فهم لا يستطيعون التعبير إلا بلغة هجينة-الدارجة-يمارسون عادات متباينة ومضطربة, يحملون مبادئ وقيم شائعة, يفكرون بطريقة غير عقلانية,اهتماماتهم غير واقعية, لا يتحلون بروح الإبداع والابتكار , ولا بالقدرة على التحليل والتركيب, إذ يمكنهم عن طريق الحفظ والاسترجاع الحصول على شهادة البكالوريا؛ لكنهم لا يملكون الجاهزية لتوظيف معارفهم في مجالات الحياة خارج الحقل التربوي"12.**

أمام هذه الوضعية المزرية التي تعيشها المدرسة الجزائرية العمومية , لا يمكننا أبدا أن نتكلم عن بناء مجتمع المعرفة الذي يتطلب القدرة على اكتساب المعرفة ذاتيا وتوظيفها؛ ما جعل بعض الأسر اليوم تستثمر في تعليم أبناءها في المدارس الخاصة بحثا عن الجودة وأملا في استرجاع مبدأ إعادة الإنتاج على الأقل.

تبين لنا هذه القراءة أن هناك فجوة واسعة بين المدرسة العمومية وسوق العمل. في الوقت الذي بدأ النقاش ينصب في الآونة الأخيرة على تفعيل البكالوريا المهنية حتى يتم ربط مخرجات المدرسة بالتكوين المهني ومن ثم بعالم الشغل.

4-**التكوين المهني والفجوة مع قطاع التشغيل**:

يعد قطاع التكوين المهني بمختلف مؤسساته –مراكز ومعاهد وطنية- من بين القطاعات الحيوية التي تعمل على تزويد سوق العمل بمختلف الكفاءات المطلوبة خاصة في الأعمال اليدوية والتقنية بعد منحهم تأهيلا مهنيا. سواءا تعلق الأمر بالفئة التي لم يسبق لها الانخراط في سوق العمل بعد, وهو ما يطلق عليه بالتكوين المهني الأولي, أو تعلق الأمر بتحسين المستوى المهني بالنسبة للعمال الذين يزاولون مهام تخضع بالضرورة للتطور التكنولوجي من أجل التكيف مع تحولات سوق العمل, وهو ما يطلق عليه بالتكوين المستمر.

يعرف التكوين المهني على أنه:" **ذلك التعليم في نطاق ضيق والذي يرتبط بمهنة واحدة بوصفه ارتباطا بالجانب العلمي ضمن ناحية واقعية معينة فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تطلب قدرا كبيرا من المهارة والمعرفة والاستقلالية في الحكم والتقدير.13".**يظهر من خلال التعريف إن التكوين المهني ينصب على الجانب العملي لممارسة المهنة أو حرفة ما ,ما يطلق عليه بالتدريب الفني. وهو يعني أن الأمر يتجه إلى تنمية المهارات التطبيقية الموجهة أساسا إلى المهن اليدوية التي يحتاجها سوق العمل من أجل تلبية الطلب الاجتماعي في الاختصاصات التقنية.

أصبح التكوين المهني بعد سلسلة الإصلاحات التي مست القطاع في الجزائر منذ الاستقلال حتى الفترة الراهنة شرطا أساسيا من سياسة التشغيل. فعقود التشغيل الأولية تحت صيغ مختلفة أصبحت تشترط المرور عبر مؤسسات التكوين المهني ومثال ذلك جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتجربة القرض المصغر وهيئة المقاولاتية المرتبطة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومركز البحث عن المهن المرتبط بالوكالات المحلية للتشغيل,ومؤخرا في إطار السياسات غير النشطة في سوق العمل نلاحظ ارتباط منحة البطالة بشرط المرور عبر مراكز التكوين والتعليم المهني .هذا بالإضافة إلى أنماط أخرى من التكوين المهني كالتكوين الإقامي الخاص بالعمال المطلوبين لتحسين مستواهم المهني, والتكوين عن طريق التمهين الذي يربط مؤسسة التكوين المهني بمؤسسات العمل؛ فالأولى تقدم تكوينا نوعيا والثانية تستقبل المتمهن وتعطيه تربصا مهنيا.

من خلال قراءتنا للأدبيات السوسيولوجية التي اهتمت بفحص العلاقة بين قطاع التكوين المهني من جهة وقطاع التشغيل من جهة أخرى نستنتج مايلي :

\*-يلعب المحيط الأسري دورا هاما في تشكيل النظرة إلى قطاع التكوين المهني والتأثير في قرار توجه أفراده نحو الاستثمار في التكوين, بحيث لازالت الصورة متدنية لهذا القطاع كونه يستقبل الراسبين والمقصيين من المؤسسات التربوية.

\*-تدني قيمة شهادات التكوين المهني لدى طالبي اليد العاملة خاصة عندما يتعلق الأمر بأرباب العمل والمقاولين فهي لا تمثل كفاءة بمفهومها الواسع , حيث يقدم هؤلاء قراءة نقدية لمحتوى التكوين المهني وللقائمين على تسيير القطاع الذي لا يتلائم مع تحولات سوق العمل في غياب اليد العاملة المؤهلة.

\*-الطلب على التكوين المهني بالنسبة للمقبلين على التكوين يتأثر بالانتماء الاجتماعي وبالتمثلات حول المهن, أي يخضع للموضة المرتبطة بالتخصصات التي تتماشى مع الظرف الحالي دون مراعاة الحاجة الفعلية إلى تخصصات دقيقة يتطلبها السوق, في ظل غياب سياسة واضحة بين التكوين المهني والتشغيل.

\*- "**لازال قطاع التكوين المهني هامشيا يعاني من المركزية في بناء السياسات, وفي التسيير,في حين يشهد سوق العمل تحولا بنيويا أي إلى اللامركزية؛ لذا نجد أن عددا كبيرا من المؤسسات الخاصة تتجه إلى التكوين الذاتي, أي فتح مراكز تكوين مهني داخل المؤسسة تكون حسب احتياجاتها الخاصة"14.**

\*- بعض العوامل, مثل: ضعف آليات تمويل قطاع التكوين, غياب الوسائل الضرورية للعمل بالنسبة للمكونين, الروتين العقيم, إنخفاض الرواتب الذي يصعب من عملية جذب المدرسين الأكفاء تساهم في انحطاط منظومة التكوين المهني في بلادنا.

5- **الجامعة وخطاب التهم المتبادلة مع عالم الشغل:**

تكاد تكون العلاقة بين الجامعة الجزائرية وعالم الشغل أشبه بخطاب التهم المتبادلة بين الطرفين. فعوض أن تكون العلاقة تكاملية, بحيث تقوم الجامعة بإنتاج الأفكار والعمل على تزويد قطاع التشغيل بالنخب والكفاءات القادرة على المساهمة الفعالة في عملية التنمية المحلية, نجد أنها بالمقابل منشغلة بمهمة التدريس أكثر من مهمتها الأساسية المتمثلة قي البحث العلمي ؛ غير مهتمة بمشاكل المجتمع الحقيقية وفي بعض الأحيان , تباغتها وربما تفلت منها كلية؛ لتجعل الجامعة متأخرة في الكشف عن حقيقتها.كذلك فشل الإصلاحات الجامعية آخرها كان نظام- ال, م, د- الذي ابتعد بصورة كبيرة عن الواقع المحلي وبات قريبا من إعادة إنتاج النظام الكلاسيكي؛ خلل واضح في التسيير الالكتروني للمنظومة الجامعية في بعض الجامعات بما في ذلك التدريس عن بعد؛,ضعف في محتوى البرامج الجامعية المدرسة للطلبة التي لا تتناسب مع متطلبات عالم الشغل ينجم عنها تدني مستوى ونوعية المعارف المكتسبة؛ التوسع في بناء المنشآت الجامعية بالاعتماد على المعطى الكمي واستمرار تجاهل الكلام عن الجانب النوعي؛ في ظل غياب تخطيط استراتيجي لربط الجامعة بخصوصية محيطها السوسيو –اقتصادي.

وفق هذا التشريح تتخبط الجامعة الجزائرية اليوم في أزمة وفي هذا الإطار يمكن تلخيص بعض مؤشرات الأزمة التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية, فيمايلي:"**انحطاط نوعية ومحتوى البرامج التعليمية,ومناهجها البيداغوجية وتلك المتعلقة بالبحث...الخ.هذه الأشياء قتلت التفكير النقدي والذي يظهر بصماته في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه وفي الكتب المنشورة أين نجد الغش والحشو قد أخذ مكانة المنهجية العلمية".15.**

ضف إلى كل هذا ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية لأن بعض التخصصات في الجامعة لا تسري بقوة في سوق العمل , ولا تطلب في التوظيف إلا نادرا بسبب غياب عنوان لمنصب عمل في سوق العمل؛ هذا ما يجعل الناجحين في امتحانات البكالوريا يختارون التخصصات الأكاديمية المطلوبة بقوة في سوق العمل. نفس الظاهرة نلاحظها بالنسبة للطلبة في الجامعة أثناء تكوينهم القاعدي خاصة في الجذوع المشتركة بعد نجاحهم يختارون الشعب والتخصصات التي تلقى رواجا معتبرا في سوق العمل؛ تأمينا لمستقبلهم حتى وإن كان سوق العمل في مجتمعنا تحكمه متغيرات أخرى غير عقلانية.

نلاحظ التراكم الكبير لخريجي الجامعات في السوق الذي يؤدي إلى تراكم الشهادات وانحطاط قيمتها عند التوظيف." **حيث يلاحظ اليوم الارتفاع الهائل في تكلفة المنتوج قياسا بمردوديته وبحاجة سوق العمل, ويكفي في هذا الصدد النظر إلى الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات الذين يلتحقون سنويا بصفوف العاطلين عن العمل نظرا للاختلال الموجود بين التكوين والطلب الاجتماعي سواء من حيث الحجم أو النوعية"16** .

يظهر أن الجامعة تنتج خطابا حول الشهادة كونها معيارا لقياس الكفاءة مهمتها الأساسية تنحصر في التكوين لا في التشغيل, وما على الفاعلين في سوق العمل سوى تفعيلها عن طريق التربصات المهنية, ومن ثم اكتساب الخبرة في الميدان.

أما في الجهة المقابلة, فالفاعلين في قطاع التشغيل يرون أن مهمتهم تنحصر في التشغيل لا في التمهين. كما أن مخرجات الجامعة هي الأخرى في نظرهم لا تشكل كفاءة بالمفهوم الدقيق, بمعنى القدرة على الانجاز الفعلي في الميدان نظرا لضعف تأهيلها حيث تصبح غير متوافقة مع متطلبات الشغل ؛معارفها المكتسبة نظرية وضعيفة ؛ مهاراتها لا تتناسب مع طبيعة الأعمال الممنوحة. بعبارة أخرى, فإن مخرجات الجامعة لا تشكل رأسمال بشري يمكن الاعتماد عليه على غرار وسائل الإنتاج الأخرى.

من بين المؤشرات على عدم تكامل القطاعين, نجد عدم تفعيل ضبط الجودة في البرامج الجامعية, مع نقص ملحوظ في إبرام الاتفاقيات القطاعية بين المؤسسات الجامعية وعالم الشغل نظرا للعوائق البيروقراطية المختلفة؛ ما يبرر للمستخدمين خاصة في القطاع الخاص الحاجة إلى قوة عمل من مؤسسات تكوين أخرى-التكوين المهني ومؤسسات التكوين الخاصة- منافسة لقطاع التعليم العالي في سوق العمل .

إن تزايد حجم الفجوة بين الجامعة وسوق العمل يتمثل في اكتشاف الأجيال الجديدة اليوم بعد سنوات من تعريب قطاع التعليم العالي, أن هناك صراعا لغويا محتدما بين النخب المعربة والنخب الفرانكفونية إمتد إلى عالم الشغل, بحيث أن كل واحد منهما يتحكم ويسيطر في قطاع معين من قطاعات التشغيل. أين تهيمن اللغة الفرنسية على القطاع الاقتصادي بقوة وخاصة في المؤسسات المنتجة الكبرى على رأسها مؤسسة سوناطراك-المؤسسة الأم في الجزائر- . نرى بالمقابل تراجع اللغة العربية في قطاعات أخرى غير مهيمنة أو بالأحرى غير إنتاجية بالمفهوم المادي للكلمة, مثل: قطاع الشؤون الدينية, والتربية, والثقافة إلى حد ما ." **لتكتشف هذه- الأجيال- بعد التحاقها بعالم الشغل , المنطق القطاعي الذي ستكتشف من خلاله, أن لغة تعليمهم الأساسية ,العربية ليست هي لغة العمل والتسيير وأكل الخبز مما يتطلب من هذه الأجيال الصغيرة سنا إعادة تأهيلها اللغوي من جديد كإستراتيجية تعامل ايجابي مع هذا الواقع المهني..** 17".

يشهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة وبقرار سياسي ذو بعد إيديولوجي يرمي إلى منافسة اللغة الفرنسية أو بالأحرى تقليص هيمنتها في سوق العمل. وذلك بإدراج وترسيم التكوين في اللغة الانجليزية في قطاع التعليم بدءا بمرحلة التعليم الابتدائي ، وتشجيع التكوين عن بعد في اللغة الانجليزية في قطاع التعليم العالي باعتبارها اللغة العالمية الأولى؛ لكن الشروط الموضوعية المجتمعية لم تتوفر بعد لتجسيدها في الواقع.

6-**أزمة العلوم الاجتماعية وسوق العمل:**

سنتطرق إلى أزمة العلوم الاجتماعية من زاويتين أساسيتين, هما : وضعية العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية من جهة, ومكانتها في سوق العمل من جهة ثانية.

بالنسبة لوضعية العلوم الاجتماعية فهي وليدة أزمة الجامعة الجزائرية التي تكلمنا عنها آنفا ويمكن تلخيص وضعيتها المؤزمة, فيمايلي:..**في المقام الأول, نجد الكسل المعرفي لدى الأساتذة والباحثين المطالبين بالتوجه نحو التحقيقات الميدانية, للبحث في مواضيع لازالت عذراء-تطور الأفكار والأخلاق,الانتفاضات, التعايش الحضري, الأدوار والمكانات الاجتماعية الجديدة,ظواهر الإحباط وطرق التعبير عنها-...؛في المقام الثاني ,الجري المتعطش نحو الترقيات عن طريق الدبلوم و الدرجات المهنية وفي الرتب المهنية؛صراع الأجنحة والجماعات حول أمور ومصالح لا ترتبط بإنتاج المعرفة, وفي المقام الثالث, نجد الاهتمام المبرح والمتغطرس, ل« علم» مجرد عالي المطالب, ولكنه في الواقع غائب بصفة كلية أو شبه منعدم لدى الكثيرين ....الخ18.**

هذا بالإضافة إلى صعوبة الالتزام بالحياد العلمي المطلوب وغياب الاستقلالية وحرية الفكر ؛ما يعني خضوع مواضيع العلوم الاجتماعية في الغالب إلى الأطر الاجتماعية والقوالب الجاهزة التي تحدد ما هو مفكر فيه أو المسموح به وماهو غير مسموح بالتفكير فيه. الأمر الذي يمنع إنتاج معرفة قائمة على التفكير النقدي والممارسة التي تبحث في اللبنات الخفية التي تجابه ما يدعمه الحس المشترك والمعرفة العامية الساذجة."**ففي الجزائر يظهر وزن الأطر الاجتماعية ثقيلا على الفكر الجامعي إلى درجة أنها تفضل الميتي على العقلاني والحس المشترك على المفهوماتي".19.**

أما عن مكانة العلوم الاجتماعية في سوق العمل فهي الأخرى تؤشر على تدني وضعيتها.

في البداية نحاول أن نلقي نظرة على بعض تخصصات العلوم الاجتماعية في جامعتنا-جامعة تلمسان: أنموذجا-, وعن كيفية ارتباطها بسوق العمل, على النحو, الآتي:

1- يضم ميدان العلوم الاجتماعية عندنا التخصصات, الآتية: علم النفس, علم الاجتماع, الفلسفة,علوم التربية, الديمغرافيا, الأنثربولوجيا.

2-تتلخص آفاق الشغل بالنسبة للمتخرج من تخصص: الفلسفة, فيمايلي:التعليم بمختلف أطواره,مديريات الثقافة,أسلاك الجيش والشرطة, ملحق ثقافي في المكتبات والإدارات..الخ.

3-تتجلى آفاق الشغل بالنسبة للمتخرج من اختصاص: الأنثربولوجيا, فيمايلي:مختبرات الأنثربولوجيا الطبيعية,المنظمات الإثنية والثقافية,متخصص بإدارة الموارد الثقافية, متخصص في النشاطات الحرفية والمنزلية, الوكالات السياحية ...الخ.

4-تتجلى آفاق التشغيل بالنسبة للمتخرج من اختصاص: علم الاجتماع, فيمايلي: مصالح تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية والخاصة, مستشار التوجيه المدرسي, التعليم ,خلايا الاتصالات ومراكز تنشيط الشباب,العلاقات العامة,المؤسسات الثقافية والإدارات..الخ.

5-تتلخص آفاق التشغيل بالنسبة للمتخرج من اختصاص: الديمغرافيا, فيمايلي: مصالح الحالة المدنية,مديرية التخطيط والتنمية العمرانية, مديرية الصحة والسكان, الديوان الوطني للإحصائيات, مكاتب الدراسات العمرانية والاقتصادية , ..الخ.

6-تتجلى آفاق التشغيل بالنسبة للمتخرج من اختصاص :علم النفس, فيمايلي: المستشفيات والعيادات الطبية, تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية والخاصة, الإدارات, والمؤسسات العقابية, مخابر البحث العلمي...الخ.

7- تتلخص آفاق الشغل بالنسبة للمتخرج من تخصص: علوم التربية, فيمايلي:التعليم بمختلف أطواره, مستشار التوجيه المدرسي والمهني, التعليم ,دور الحضانة...الخ.

نستنتج من خلال التوزيع لمختلف التخصصات على آفاق التشغيل-انطلاقا من المطويات التعريفية بكل تخصص التي تحصلنا عليها- والمتغيرة حسب حاجة سوق العمل, مايلي:

1- المنافسة الحادة التي تجابهها هذه التخصصات مع فروع علوم الطبيعة في سوق العمل. يجعلنا نتسائل عن مكانتها اليوم في خضم التوجه السياسي لتشجيع التكوين في التخصصات الدقيقة والتكنولوجية والطبية. فهل لازلنا نحتاج إلى العلوم الاجتماعية لمواكبة التنمية؟

2-التخصصات المذكورة أعلاه ليست لها نفس الوزن في سوق العمل. فعلى سبيل, المثال: يسري تخصص علم النفس بقوة مقارنة بتخصص الأنثربولوجيا والديمغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع, نظرا لقوة الطلب عليه في السوق ورواجه المجتمعي من الناحية الرمزية.

3- تفتقد بعض التخصصات عنوان منصب عمل يتماشى بالفعل مع نمط التكوين المتحصل عليه في الجامعة وهو ما يفاقم نسبة البطالة لمتخرجيها.

4- التخصصات الفرعية ضمن التخصصات المذكورة في طور الماستر في التكوين الجامعي ليست لها نفس الوزن في سوق العمل. فعلى سبيل, المثال: يسري تخصص علم اجتماع: التنظيم والعمل بقوة أكبر من التخصصات الأخرى في علم الاجتماع؛ مايبر التدفق الكبير للطلبة عليه في اختيار التخصص, بالإضافة إلى ما تطلبه إعلانات التوظيف.

إنطلاقا من كل ما قيل, نستنتج أن الجامعة الجزائرية بعيدة عن إنتاج مجتمع المعرفة لسببين إثنين هما :الأول, يتعلق بطبيعة المجتمع الذي هو بعيد عن كونه مجتمع معرفة بل يقاومها, ويعرقلها تارة . والثاني, يتعلق بعالم الشغل الذي بات ينفر من مخرجات الجامعة عموما والعلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة؛ بل ويتهمها في كونها بعيدة عن مسايرة ومواكبة ما يجري من تحولات في سوق العمل, وغير منشغلة بمتطلبات العقلنة المهنية.

**التهميش-:للاطلاع أكثر أنظر:**

**1-** راوية محمد حسن: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص167.

2- Laurent Bélanger et all : gestion des ressources humaines, édition gaôtan, Québec, 1986, p140.

3- Laflamme (G) et collaborateurs : la formation professionnelle, université Laval, Québec, Canada1993, p92.

4-سيدي محمد محمدي وعبد الوهاب بلغراس: الشباب والسياسات العمومية في ميدان التكوين , كتاب جماعي, الشباب في الجزائر-الشغل, التكوين والترفيه-تقرير ميداني, تحت إشراف مصطفى مجاهدي, مؤلفات مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية, 2021, ص128.

5- بوترف: تقويم العملية التكوينية في الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص10.

6-Stroobants (M) : sociologie du travail .éd Nathan. Paris .1993.p72

7- غريب عبد الكريم: سوسيولوجيا المدرسة,منشورات عالم التربية,مطبعة النجاح الجديدة, الدار البيضاء , المغرب, 2009, ص206.

8- المازقي صالح:دعوة إلى فهم التشغيلية, الدار المتوسطية للنشر , تونس, الطبعة الأولى ,2012, ص40.

9- بنغبريط نورية رمعون و آخرون: التكامل الصعب بين قطاعي التكوين والشغل, دراسة للعوائق في قطاع البناء والسكن والأشغال العمومية,وقائع الملتقى الوطني حول راهن العلاقة بين التكوين والشغل ؟, مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية , 2012,ص29.

10- جابي ناصر: الجزائر سنوات بوتفليقة ,مقالات في السياسة والاجتماع, دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر,2013, ص 43.

11- بن يوب محمد : تطور منظومة التربية والتكوين في الجزائر, كتاب أبحاث المؤتمر الدولي حول التربية والتكوين وسياسات التشغيل, منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثربولوجية, المركز الجامعي غليزان, أكتوبر 2018, ص343.

12- إدريسي عامر:آليات اكتساب المعرفة وعلاقتها بالبناء الهوياتي عند التلاميذ-دراسة ميدانية بثانوية هلالي عامر ولاية سعيدة, أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع, قسم العلوم الاجتماعية , جامعة تلمسان, 2018/2019, ص193.

13**-** صالح صالحي وأمال شوتري: التكوين المهني بين خصوصية ومنطق الطلب نقلا عن زهراوي محمد أنور : التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر, أطروحة دكتوراه في الإحصاء الاجتماعي , قسم العلوم الاجتماعية , جامعة تلمسان ,2018/2019, ص24.

14- المرجع نفسه , ص208.

15-Rouadjia Ahmed : la crise des sciences sociales en Algérie. in ouvrage collectif-repenser l’université. Coordination et présentation-Djamel Guerid. Arak éditions. Alger.2014.p148.

16- العياشي عنصر : أي غد لعلم الاجتماع؟, - كتاب جماعي حول -الجامعة اليوم –أعمال ندوة, تنسيق وتقديم جمال غريد, منشورات مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية , 1998, ص, ص 12-13.

17- جابي ناصر: الجزائر ,الدولة والنخب-دراسات في النخب ,الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية, منشورات شهاب , الجزائر ,2008, ص 21.

18- Rouadjia Ahmed .op, cit, pp148-149.

19-Moussaoui Abderrahmane: l’université algérienne entre le local et le global: regards empathiques, in ouvrage collectif-repenser l’université. op, cit, p22.